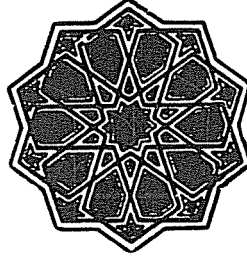


ANKARA ÜNİVERSİTESİ

# İLÂHİYAT FAKÜLTESİ DERGİSİ

ANKARA ÜNİVERSİTESİ İLÂHİYAT FAKÜLTESİ  
TARAFINDAN YILDA BİR ÇIKARILIR

CİLT : XLII



## تصرفات الرواة في متون المرويات

بقلم: د. بنيامين أرول

كلية الإلهيات - جامعة أنقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين. وبعد:

فخلال إعدادنا رسالة الدكتوراه "فهم السنة عند الصحابة" رأينا اختلافات في متون بعض الروايات المثبتة في مراجعنا الأصلية مع أن هذه المتون قد وردت من الطريق نفسه. وكنت أظن في البداية أن هذا الاختلاف ناجم عن الرواية بالمعنى، ومن المعلوم أن جُلَّ الأحاديث النبوية رويت بالمعنى، وقلَّ ما روي منها باللفظ كما سمعت من فم نبينا المبارك. ولكن لما تطورت بحوثي وزادت مطالعاتي في كتب الحديث النبوية لاحظت أن أسباب هذا الاختلاف المذكور ليست الرواية بالمعنى فحسب، بل وجدت أن هناك بعض التصرفات أي التدخلات وردت من جهة بعض الرواة أو المصنفين. وهذه التصرفات لم ترد منهم سهواً أو خطأً كما ظننا، بل وردت نتيجة قصد واضح. وهذه الظاهرة لها أسباب متعددة تستحق الدراسة، لأنها لم تأخذ حقها من البحث والتتبع والتحصيل. فعلماء الحديث لم يفرّدوا لهذا الموضوع بحثاً مستقلاً، وإن كان بعضهم قد ذكر بعض هذه الأسباب في أماكن متفرقة. كما نرى هذا بوضوح في الروايات التالية:

● عن عمر ابن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: تابع ما بين الحج والعمرة فإن

متابعة بينهما يزيدان في الأجل وينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير الخبث.

قال سفيان: هذا الحديث حدثناه عبد الكريم الجزري عن عبدة عن عاصم فلما قدم

عبدة أتينا له فنسأله فقال إنما حدثني عاصم وهذا عاصم حاضر فذهبنا إلى عاصم فسألناه

فحدثنا به هكذا ثم سمعته منه بعد ذلك فمرة يقفه على عمر ولا يذكر فيه عن أبيه أكثر ذلك كان يحدث عن عبد الله بن عامر عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ قال سفيان - وهذا اعتراف منه - : وربما سكتنا عن هذه الكلمة "يزيدان في الأجل" فلا نحدث بها مخافة أن يحتج بها هؤلاء يعني القدرية وليس لهم فيها حجة.<sup>1</sup>

كما نرى هذا الحديث في مصادرنا بحذف الكلمة أحيانا وبدون الحذف تارة أخرى:

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان عن عاصم بن عبيد الله بن عامر بن ربيعة يحدث عن عمر رضي الله عنه يبلغ به النبي وقال سفيان مرة عن النبي ﷺ قال: تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير الخبث.<sup>2</sup>

وروى هذا الحديث الإمام الترمذي وابن ماجه والنسائي في كتبهم بنفس المتن<sup>3</sup>. كما وجدنا هذه الرواية في مسند الإمام أحمد بلفظ آخر، وفيها زيادة في المتن كما يلي:

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أسود بن عامر ثنا شريك عن عاصم عن أبيه عن النبي ﷺ قال أسود وربما ذكر شريك عن عاصم عن عبد الله بن عامر عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما تزيد في العمر والرزق وتنفيان الذنوب كما ينفي الكير نحيث الحديد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الحميدي، المسند، ج1، ص10-11، رقم 17 تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، حيدر آباد، 1963

<sup>2</sup> أحمد، المسند 1، 25، وفي (1، 387) عن عاصم عن شقيق عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ... نفس المتن وهو مرسل.

<sup>3</sup> الترمذي، الحج، 2، رقم 810، ج3، ص: 185؛ ابن ماجه، المناسك، 3، رقم 2887، ج2، ص: 964؛ النسائي، المناسك، ج5، ص: 446-7

<sup>4</sup> أحمد، المسند، ج3، ص: 446-7

وقد قال السيوطي في حق أبي النبي ﷺ : لم يثبت في حقهما حالة كفر بالله. واعتبر قوله ﷺ في حديث مسلم: "إن أبي وأباك في النار" من تصرفات الرواة. وقال: "فهذه الزيادة أوضحت بلا شك أن هذا اللفظ العام هو الذي صدر منه ﷺ ورآه الأعرابي بعد إسلامه أمراً مقتضياً للامتنال. فلم يسعه إلا الامتنال له. ولو كان الجواب باللفظ الأول لم يكن في أمر بشيء ألبتة فعلم أن هذا اللفظ الأول من تصرف الراوي. رواه بالمعنى على حسب فهمه. وقد وقع في الصحيحين روايات كثيرة من هذا القبيل فيها لفظ تصرف فيه الراوي وغيره أثبت منه..!"

ولذلك فقد رأيت أن أخصص لهذا البحث موضوعاً مستقلاً، فبدأت أجمع ما تناثر من كلام العلماء في ذلك، وأضفت إليه بعض الأسباب التي لاحظتها خلال بحثي في الأحاديث، وذكرت بعض الأمثلة لكل سبب من الأسباب حجة لما قلنا.

وقد ألف الدكتور شرف محمود القضاة، من الجامعة الأردنية بُحِثاً سماه "أسباب تعدد الروايات في الحديث النبوي الشريف"<sup>2</sup> وعدد فيه الأسباب الآتية:

- 1- تعدد الحادثة. 2- الرواية بالمعنى. 3- اختلاف القدرة على الحفظ.
- 4- اختصار الراوي للحديث 5- حضور الراوي بعض الحديث.
- 6- تعدد الإجابات لكثرة المسئولين. 7- الخطأ. 8- الكذب.

وأما نحن فقد قسمنا أسباب تصرفات الرواة في المتون إلى ثلاثة أقسام أساسية:

1- التزييد، (الإضافة) 2- التنقيص 3- التبديل.

### أولاً : التزييد :

نقصد بالتزييد أن يزيد الراوي في المتن جزءاً غير موجود في رواية أخرى لنفس الحديث في مرجع آخر. وإذا قرأنا هاتين الروایتين أو أكثر مما جاء من نفس الصحابي أو

<sup>1</sup> السيوطي، الحاوي للفتاوى، ج2، ص:7-226 القاهرة، 1933

<sup>2</sup> دار الفرقان، عمان - 1985، ص 1-31.

نفس السند نجد في إحداهما زيادة ما، ليست في الأخرى. وهذه الزيادة قد وقعت بوجوه مختلفة أيضا:

أ- إعلام المقصود، أو إظهار المحذوف:

نذكر مثلا في ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده والإمام البخاري في صحيحه كما يلي:

● حدثنا عبد الله، حدثنا أبي، ثنا عفان، ثنا جرير بن حازم قال: سمعت أبا إسحاق يحدث عن عبد الرحمن بن يزيد قال حججنا مع ابن مسعود في خلافة عثمان قال: فلما وقفنا بعرفة قال فلما غابت الشمس قال ابن مسعود: "لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب، قال فلا أدري كلمة ابن مسعود كانت "أسرع" أو "إفاضة عثمان..."<sup>1</sup>

و وجدنا هذه الرواية عند البخاري هكذا:

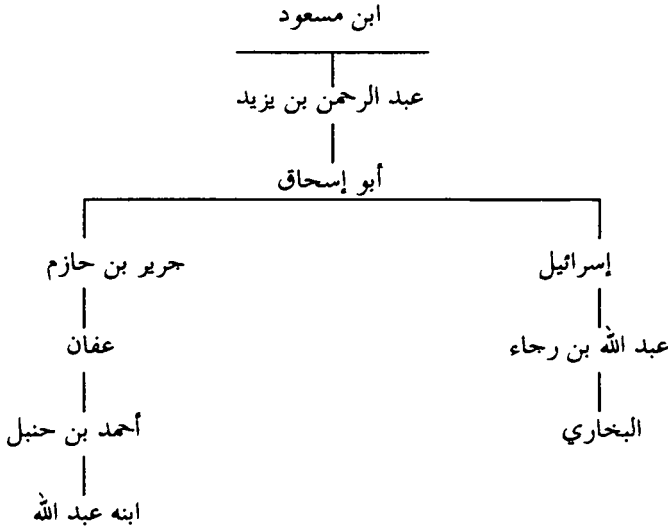
● حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجنا مع عبد الله رضي الله عنه إلى مكة ثم قلمنا جميعا... ثم وقف حتى أسفر ثم قال: "لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب" السنة "فما أدري أقوله كان "أسرع" أم "دفع عثمان رضي الله عنه..."<sup>2</sup>

إذا قارنا سند كل من هاتين الروايتين لرأينا أنهما قد جاءتا كلتاهما من المصدر

نفسه:

<sup>1</sup> أحمد، المسند، ج 1، ص: 410

<sup>2</sup> البخاري، الحج، ب 99 ج 2، ص: 179.



ونرى أن ابن مسعود قال في رواية أحمد: "لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب". ولكن لا نعلم ماذا قصد بقوله "أصاب" ولا نعرف على أي شيء أصاب؟ هل هو أصاب حكم القرآن أو فعل النبي ﷺ أو فعل أبي بكر وعمر، أو الفعل المعقول والأكثر ثواباً؟

وفي رواية البخاري نرى التعبير "أن أمير المؤمنين أصاب السنة" ونظن أن كلمة السنة في هذه الرواية زيادة على النص وهو إعلام المقصود من قول ابن مسعود على ما فهمه واحد من رواة البخاري. وجدير بالذكر هنا أن الراوي تردد في قول ابن مسعود: هل هو قد قال "أسرع" أم "دفع" / إفاضة عثمان" ويذكر ترده هذا ويسكت في قوله هل هو قال "أصاب" أو "أصاب السنة". لو كان في قول ابن مسعود كلمة "السنة" - وهي كلمة مهمة واصطلاح معروف - لما أهمل الرواة ذكرها، ولما أسقطوها أو حذفوها. إذاً هذا التصرف في بيان المقصود صادر من أحد الرواة باحتمال مرجح. وشيء آخر ولو كان المقصود من قول ابن مسعود "السنة" كما وردت عند البخاري فلا يحق لأحد من الرواة أن يبين هذا المقصود من تلقاء نفسه إذا اعتبرنا هذه الزيادة من تصرفات الرواة.

علما بأننا لا ننكر أن يستعمل ابن مسعود كلمة "السنة" بطرق مختلفة.<sup>1</sup>

### ب- الإدراج في المتن:

ومنه المدرج. "وهو أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من يسمعها منه مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك. وقد وقع من ذلك كثير في الصحاح والحسان والمسانيد وغيرها..."<sup>2</sup> "ويدل دليل على أنهما من لفظ الراوي بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا عن هذا".<sup>3</sup>

مثالنا في هذا ما رواه الإمام أحمد وعنه أبو داود عن أبي هريرة في النهي عن الغش:

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاما فسأله كيف تبيع؟ فأخبره فأوحى إليه: "أدخل يدك فيه"، فأدخل يده فإذا هو مبلول، فقال رسول الله ﷺ: ليس منا من غش"<sup>4</sup>

وقد روى هذه الرواية جماعة عن أبي هريرة، منهم الإمام مسلم والترمذي وابن ماجه<sup>5</sup>، والدارمي، والإمام أحمد أيضا عن عبد الله بن عمر وأبي بردة بن نيار<sup>6</sup> وليس في رواياتهم عبارة "فأوحى إليه: أدخل يدك فيه". ونكتفي بذكر لفظ مسلم:

● حدثني يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حُجر جميعا عن إسماعيل بن جعفر، قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل قال: أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

<sup>1</sup> انظر الأمثلة في رسالتنا المذكوراه (فهم السنة عند الصحابة) ص: 53 - 57 وهي مطبوعة باللغة التركية تحت عنوان "Sahabenin Sünnet Anlayışı" أنقرة 2000 (الطبعة الثانية).

<sup>2</sup> ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص 61، مع شرحه الباعث الحديث، لأحمد محمد شاكر، القاهرة - 1979

<sup>3</sup> الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص 4-53، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، بيروت - 1405

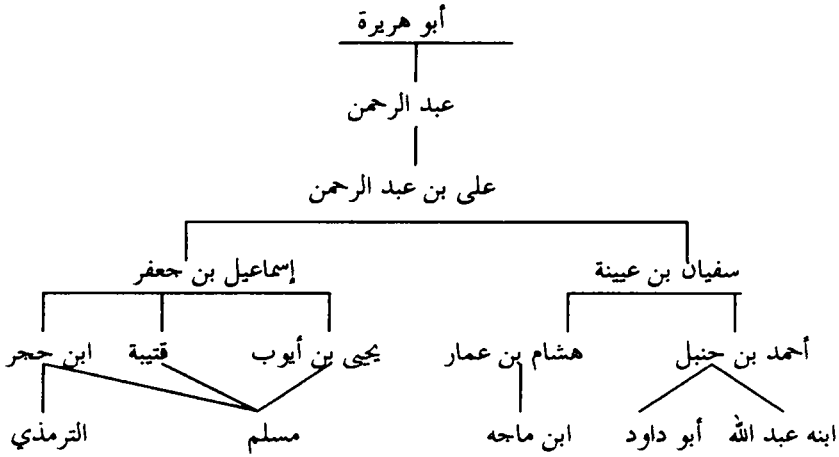
<sup>4</sup> أحمد، المسند، ج 22، ص 242؛ أبو داود، البيوع، ب 52، و 3452، ج 33، ص 731

<sup>5</sup> مسلم، الإيمان، ر 164، ج 1، ص 99؛ الترمذي، البيوع، ب 74، ر 1315، ج 3، ص 606؛ ابن ماجه، التحارات، ب 36، ر 2224، ج 2، ص 749

<sup>6</sup> أحمد، المسند، ج 2، ص 50؛ ج 3، ص 466؛ ج 4، ص 45؛ الدارمي، البيوع، ب 85، ص 644

مرّ على صورة فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال " ما هذا يا صاحب الطعام؟" قال: "أصابته السماء يا رسول الله!" قال: " أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس؟ من غش فليس منا".

أما سلسلة السند فهي:



نرى في هذه الروايات والجدول أن المتن جاء من نفس المخرج في المصادر المذكورة إلا أننا لا نجد عبارة "فأوحى إليه: أدخل يدك فيه" إلا عند أحمد، مع أبي داود الذي أخذه عنه. إذاً هذه الجملة أدرجت في المتن إما عن أحمد بن حنبل أو باحتمال كبير عن أحد الناسخين. وهذا التصرف والإدراج لا بد أن يكون من الراوي ظنا منه أن النبي ﷺ قد اطلع على بلل الطعام بوحي من ربه لأنه رسول الله يُوحى إليه. ولكننا نرى أن هذه الحادثة لا تحتاج لوحي، لأن النبي ﷺ قد أدخل يده بأي بشر عادي يفتش في السوق، ليتأكد بالدليل المادي بالأصابع والبلل؛ من سلامة الطعام؛ فلما أحس بالبلل أصدر توجيهه للبائع، وأصدر توجيهه الحكيم للمسلمين كافة، مما أتاه الله من الحكمة، بالنهاي عن الغش، وأن من غش ليس من النبي. ولذلك هذه الزيادة شاذة ومخالفة للأخرى ولا تقبل هذا الإدراج ولا نرضاه.



وفهم بعض أساتذتي في كليتنا هذه العبارة المدرجة (فأوحى إليه: أدخل يدك فيه) بمعنى "أشار/ أشير إليه" لغويا اجتنابا من معناها الاصطلاحي أو بمعنى "أحس في نفسه/ أشعر" واعترضوا على ترجيحي للمعنى الاصطلاحي "للوحي" وهذا احتمال وارد مني ومنهم، ولكن حتى لو فهمنا بما قالوا فلا يتغير أي شيء من جهة موضوعنا، في أنه "مدرج" وعبارة عن "زيادة على المتن".

### ت- تصريح الأسماء :

ومثاله: تصريح اسم الجارية التي سأها النبي ﷺ في حديث الإفك عن حالة السيدة عائشة. وهذا الحديث رواه الإمام البخاري<sup>1</sup> ومسلم<sup>2</sup>، وأحمد<sup>3</sup>، آخذين جميعا النص عن عبد الرزاق بنفس الإسناد والمتن الطويل. وهو كما يلي:

• عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، قال فبرأها الله وكلهم حدثني بطائفة من حديثها وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض، وأثبت اقتصاصنا وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني، وبعض حديثهم يصدق بعضه بعضا ذكروا عن عائشة... وأما على فقال: لم يضيّق الله عليك، والنساء سواها كثيرة وإن تسأل الجارية تُصدقك قالت فدعا رسول الله ﷺ بريرة فقال: أي بريرة هل رأيت من شيء يريك من أمر عائشة؟ فقالت له بريرة: والذي بعثك بالحق إن رأيت عليها أمرا قط أغمصه عليها أكثر من أمّا جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله..."<sup>4</sup>

<sup>1</sup> البخاري، الشهادات، ب، 15، ج، 3، ص 8-154؛ تفسير سورة 24/ب، 6، ج، 71، ص 5-9، المغازي، ب، 34، ج، 5، ص

<sup>2</sup> مسلم، التوبة، ر، 56، ج، 3، ص 2133.

<sup>3</sup> أحمد، المسند، ج، 6، ص 194-197.

<sup>4</sup> عبد الرزاق، المصنف، ر، 9748، ج، 5، ص 5-410 تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، بيروت.

قال الذهبي (ت 748) فأما الجارية التي في حديث الإفك التي سئلت عما تعلم من عائشة فأخرى غير بريرة.<sup>1</sup> وأشار إلى هذا الإمام ابن القيم (ت 751) وقال ومما وقع في حديث الإفك أن في بعض طرقه: أن علياً قال للنبي ﷺ لما استشاره: سل الجارية تصدقك. فدعا بريرة فسألها فقالت ما علمت عليها إلا يعلم الصائغ على الثَّير أو كما قالت. وقد استشكل هذا، فإن بريرة إنما كاتبت وعتقت بعد هذا بمدة طويلة. وكان العباس عم الرسول ﷺ إذ ذاك في المدينة، والعباس إنما قدم المدينة بعد الفتح. ولهذا قال له النبي ﷺ وقد شفع إلى بريرة أن تراجع زوجها فأبت أن تراجع: "يا عباس ألا تعجب من بغض بريرة مغيباً وحبها لها"<sup>2</sup> ففي قصة الإفك لم تكن بريرة عند عائشة. وهذا الذي ذكره إن كان لازماً فيكون الروم من تسميته الجارية بريرة ولم يقل له علي "سل بريرة" وإنما قال: "فسل الجارية تصدقك" فظن بعض الرواة أنها بريرة فسامها بذلك وإن لم يلزم بأن يكون طلب مغيب لها استمر إلى بعد فتح مكة ولم يأس منها، زال الإشكال. والله أعلم.<sup>3</sup>

وحزم بدر الدين الزركشي (ت 794) في كتابه "الإجابة" أن تسمية هذه الجارية بريرة مدرجة من بعض الرواة وأنها جارية أخرى وأخذه من ابن القيم وقال: "و بريرة إنما اشترتها عائشة وأعتقتها بعد ذلك... والعباس إنما قدم المدينة بعد فتح مكة. والمخلص من هذه الإشكال: أن تفسر الجارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه أنها هي. وهذا كثيراً ما وقع في الحديث من تفسير بعض الرواة فيظن أنه من الحديث. وهو نوع غامض لا ينتبه إليه إلا الحاذق".<sup>4</sup>

وقال ابن حجر (ت 852): "وقد أحاب غيره بأنها كانت تخدم عائشة بالأجرة وهي في رق موالها قبل وقوع قصتها في المكاتب، وهذا أولى من دعوى الإدراج وتغليب

<sup>1</sup> الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص303، تحقيق شعيب الأرنؤوط، حسين الأسد، بيروت، 1995، الطبعة السادسة

<sup>2</sup> البخاري، الطلاق، ب 16، ج6، ص2-171؛ أبو داود، الطلاق، ب 19، ر 2231، ج2، ص1-670.

<sup>3</sup> ابن القيم، زاد المعاد، ج3، ص268 تحقيق شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، بيروت، 1987، الطبعة الخامسة

عشرة

<sup>4</sup> الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة، ص 41؛ بيروت، 1985 الطبعة الرابعة.

الحفاظ." <sup>1</sup>

ويؤيد قول المعترضين ما رواه البخاري من جهة الأوتيسي ولم يذكر بريرة فيها:  
 "... وأما علي فقال: لم يضيّق الله عليك والنساء سواها كثير وسل الجارية تصدقك. فقال:  
 هل رأيت من شيء يريك؟ قالت: ما رأيت أمراً أكثر من أنّها جارية حديثة السن." <sup>2</sup>

ث- زيادة عبارة "عليه الصلاة والسلام" بعد اسم النبي والترضية بعد اسم

الصحابي:

وهو أن يزيد الراوي - لاسيما الراوي المتأخر- الصلوات كلما ذكر اسم رسول  
 الله بصورة دائمة ومتكررة بالرغم من أن الرواة المتقدمين لم يحرصوا على ذلك. ومثال  
 عجيب لهذا ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن قول أبي جهل:

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا إسماعيل بن يزيد الرقي أبو يزيد ثنا فرات بن عبد  
 الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال أبو جهل: "لئن رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يصلي عند الكعبة لأتيته حتى أطأ على عنقه..." <sup>3</sup>

وهذه الصيغة في الرواية عجيبة وغريبة جداً! لأن أبا جهل (عدو الله وعدو  
 الرسول) يعزم أن يطأ على عنق نبينا ثم يذكر أنه "رسول الله" ويشي عليه بتعبير "صلى الله  
 عليه وسلم" 1؟

إنه ليس من الممكن عقلاً أن يقول أبو جهل هذا القول، و لا بد أن يكون قد صدر  
 من الراوي المتقن! الحريص على الثناء على النبي دون أن يفهم المتن فيما يرويه. ولو لم نكن  
 نعرف حقيقة أبي جهل لظنناه قد اعتنق الإسلام! هيهات! لكن نجد هذه الرواية في متنها  
 المعقول عند الإمام البخاري والترمذي <sup>4</sup> وأحمد <sup>5</sup> أيضاً بنفس المخرج. نذكرها عن

<sup>1</sup> ابن حجر، فتح الباري، ج8، ص325. تحقيق عب الدين الخطيب، القاهرة، 1407، الطبعة الثالثة.

<sup>2</sup> البخاري، الاعتصام، ب28 ج8، ص163.

<sup>3</sup> أحمد، المسند، ج1، ص248.

<sup>4</sup> الترمذي، التفسير، ب85، ر3348، ج5، ص443-4.

<sup>5</sup> أحمد، المسند، ج1، ص368.

البخاري<sup>1</sup>:

● حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة قال ابن عباس: قال أبو جهل: لئن رأيت محمداً يصلي عند الكعبة لأطأنّ على عنقه..."

و وجدنا نفس الغفلة في رواية ثانية في هذا الموضوع عند الإمام أحمد:

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا أبو سعيد ثنا إسرائيل ثنا أبو إسحاق عن عمرو ابن ميمون عن عبد الله قال: انطلق سعد بن معاذ معتمراً فترل على صفوان بن أمية بن خلف، وكان أمية إذا انطلق إلى الشام فمر بالمدينة نزل على سعد فقال أمية لسعد: انتظر حتى إذا انتصف النهار وغفل الناس، انطلقت فطفقت فيبينما سعد يطوف إذ أتاه أبو جهل فقال: من هذا يطوف بالكعبة أمنا؟ قال سعد: أنا سعد. فقال أبو جهل: تطوف بالكعبة أمنا وقد أوتيم محمداً عليه الصلاة والسلام...<sup>2</sup>

و وجدنا هذه الرواية بمتنها المعقول عند البخاري أيضاً كما يلي:

● حدثنا أحمد بن إسحاق حدثنا عبد الله بن موسى حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال انطلق سعد بن معاذ معتمراً ... فقال أبو جهل: تطوف بالكعبة أمنا وقد أوتيم محمد وأصحابه فقال نعم...<sup>3</sup>

ونلاحظ في هذه الرواية عبارة (رضي الله عنه) بعد اسم عبد الله بن مسعود، بينما لم تُذكر في الرواية الأولى. وهذا يؤيد ما قلناه عن هذه الزيادات وكونها قد أضيفت على الأصل، بيد المتأخرين من الرواة أو الناسخين.

<sup>1</sup> البخاري، التفسير، ب 96/4، ص 89

<sup>2</sup> أحمد، المسند، ج 1، ص 400

<sup>3</sup> البخاري، المناقب، ب 25، ج 4، ص 185

### ثانياً : التقييص

وهو ضد الأول. أي أن ينقص الراوي بعض الكلمات أو الجمل من المتن عمداً. وهذا يقع بوجهين: الاختصار أو التقطيع.

#### أ- الاختصار:

وهو أن يروي الراوي الخبر بالاختصار والاعتصار لا بالتفصيل وبالخاصة حينما يكون الخبر طويلاً، أو فيه فروع غير مستهدفة بالموضوع المعروض. وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى أن رواية الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائز لأنها تقطع الخبر وتغيره فيؤدي ذلك إلى إبطال معناه وإحاطته. وكان بعضهم لا يميز أن يحذف منه حرفاً واحداً. وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى أن النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوي قد رواه مرة سابقة بتمامه أو على علم أن غيره قد رواه على التمام. ولا يجوز له أن لا يعلم ذلك ولم يفعله. وقال كثير من الناس لا يجوز ذلك للراوي على كل حال ولم يفصلوا<sup>1</sup> "لكن جمهور المحدثين قديماً ذهبوا إلى جواز ذلك"<sup>2</sup> فالذي عليه صنيع أبي عبد الله البخاري: اختصار الأحاديث في كثير من الأماكن. وأما مسلم فإنه يسوق الحديث بتمامه ولا يقطعه. ولهذا رجحه كثير من حفاظ المغاربة...<sup>3</sup>

لكننا لا نقصد بالاختصار هنا ما جوزه السلف وفعله بعض المحدثين. بل نقصد بالاختصار أن يغربل الراوي أو المحدث المتن من الشوائب إذا رأى في نقله بتمامه محظوراً. فيحذف ما لا يرضى كأنه يتقيه بالغربال من الشوائب! ولكن نجد هذه الرواية بتمامها عند محدث آخر. ومثال ما ذكرنا ما رواه الإمام مسلم في صحيحه كاملاً على عادته فغربله الآخرون:

● وحدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبيعي. حدثنا جويرية عن مالك، عن

<sup>1</sup> الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 224 تحقيق أحمد عمر هاشم، بيروت، 1986.

<sup>2</sup> نور الدين عتر، منهج النقد في علم الحديث، ص 231، دمشق، 1979، الطبعة الثالثة.

<sup>3</sup> ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص 121؛ تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1979.

الزهرري؛ أن مالك بن أوس حدثه. قال: أرسل إليّ عمر بن الخطاب، فحجته حين تعالى النهار. قال فوجدته في بيته جالسا على سرير. مفضيا إلى رماله متكئا على وسادة من آدم. فقال لي: يا مال! إنه قد دفأ أهل أبيات من قومك. وقد أمرت فيهم برضخ. فخذها فأقسمه بينهم. قال: قلت: لو أمرت بهذا غيري! قال: خذهُ. يا مال! قال فجاء يرفا. فقال: هل لك يا أمير المؤمنين! في عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد؟ فقال عمر: نعم. فأذن لهم. فدخلوا. ثم جاء فقال: هل لك في عباس وعلي؟ قال: نعم. فأذن لهما. فقال عباس: يا أمير المؤمنين! اقض بيني وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن. فقال القوم: أجل، يا أمير المؤمنين! فاقض بينهم وأرحهم. (فقال مالك بن أوس: يخيل إلى أنهم كانوا قد قدموهم لذلك) فقال عمر: اتلوا أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "لا تُورثُ. ما تركناه صدقة" قالوا: نعم. ثم أقبل على العباس وعلي فقال: أنشدكما بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمان أن رسول الله ﷺ قال: "لا تُورثُ. ما تركناه صدقة" قالوا: نعم. فقال عمر: إن الله جلّ وعزّ كان قد خص رسوله ﷺ بخاصة لم يُخصّصْ بها أحدا غيره. قال: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول" [59/ الحشر/ 7] (ما أدري هل قرأ الآية التي قبلها أم لا) قال فقسم رسول الله ﷺ بينكم أموال بني النضير. فو الله! ما استأثر عليكم. ولا أخذها دونكم. حتى بقي هذا المال. فكان رسول الله ﷺ يأخذ منه نفقة سنة. ثم يجعل ما بقي أسوة المال. ثم قال: أنشدكم بالله الذي بإذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمون ذلك؟ قالوا: نعم. ثم نشد عباسا وعلياً بمثل ما نشد به القوم: أتعلمان ذلك؟ قالوا: نعم. قال: فلما توفي رسول الله ﷺ قال أبو بكر: وأنا ولي رسول الله ﷺ، فحجتها تطلب ميراثك من ابن أخيك ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها فقال أبو بكر: قال رسول الله ﷺ: "ما تُورثُ. ما تركناه صدقة" فرأيتماه كاذبا آثما غادرا خائنا، والله يعلم إنه لصادق بار راشد تابع للحق. ثم توفي أبو بكر. وأنا ولي رسول الله ﷺ و ولي أبي بكر. فرأيتاني كاذبا آثما غادرا خائنا.

والله يعلم إني لصادق بارٌّ راشد تابع للحق. ثم جئتني أنت وهذا. وأنتما جميعاً وأمركما واحد. فقلتما: ادفعها إلينا. فقلت: إن شئتم دفعتها إليكما على أن عليكما عهد الله أن تعملوا فيها بالذي كان يعمل رسول الله ﷺ. فأخذتماها بذلك. قال: أ كذلك؟ قال: نعم. ثم جئتmani لأقضي بينكما. ولا، والله لا أقضي بينكما بغير ذلك حتى تقوم الساعة. فإن عجزتما عنها فرداها إلي<sup>1</sup>.

ففسى هذه الرواية نرى أن العباس وصف ابن أخيه علياً بأنه: "الكاذب الآثم الغادر الخائن" وإن عمر قال لهما أنهما رأيا أبا بكر وعمر أيضاً كاذبين آثمين غادرين خائنين، وأجاب عمر عن هذا الزعم بقوله: "والله يعلم إنه لصادق بار راشد تابع للحق". إذاً في الرواية جملتان: الأولى منفية تصفهم بالأوصاف السيئة. والثانية مثبتة تصفهم بالأوصاف الحسنة. والجملتان الثانية جملة جوابية إليهم من عمر متعلقة بالجملة الأولى. ولكن إذا نظرنا إلى مصادرنا الأخرى فإننا لا نجد تلك الجملة عندهم بالرغم من أن الرواية وردت من نفس المخرج.

روى البخاري هذه الرواية بطولها<sup>2</sup> ونكتفي بذكر السند وبذكر الأوصاف المذكورة في المتن فقط.

● حدثنا إسحاق بن محمد الفروي حدثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك عن أوس بن الحدثان وكان محمد بن جبير ذكر لي ذكراً من حديثه ذلك فانطلقت حتى أدخل على مالك بن أوس فسألته عن ذلك الحديث فقال مالك بينا .. فأذن لهما فدخلوا فجلسا فقال عباس يا أمير المؤمنين أقضي بيني وبين هذا وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله ﷺ من بني النضير ... والله يعلم إنه لصادق بار راشد تابع للحق ثم توفي الله أبا بكر فكننت أنا ولي أبي بكر فقبضتها سنتين من إمارتي أعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ وما عمل فيها أبو بكر والله يعلم أبي فيها لصادق بار راشد تابع للحق...

<sup>1</sup> مسلم، الجهاد، ر 49، ج 2، ص 9-1377. وانظر أيضاً لشرح هذه الأوصاف ما قاله الإمام النووي في الهامش.

<sup>2</sup> البخاري، فرض الخمس، ب 1، ج 4، ص 42-44

لا نجد في هذه الرواية الأوصاف السيئة في قول العباس لأنها حذفت. ولكن جواب عمر يتضمن الأوصاف المثبتة التي نراها في المتن.

وفي رواية ثانية عند الإمام البخاري نرى فيها اختصاراً منه على ما جوزه العلماء؛ إذ لم يذكر فيها الجملة المنفية ولا المثبتة.<sup>1</sup>

ورواية أبي داود<sup>2</sup> التالية تماثل رواية البخاري الأولى:

● حدثنا الحسن بن علي، ومحمد بن يحيى بن فارس، المعنى قالوا: حدثنا بشر بن عمر الزهراني. حدثني مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان، قال: أرسل إليّ عمر.. فأذن لهم، فدخلوا، فقال العباس: يا أمير المؤمنين، اقض بيني وبين هذا -يعني علياً- فقال بعضهم: أجل يا أمير المؤمنين، اقض بينهما وأرحهما.. فإن الله خص رسوله ﷺ بخاصة لم يخص بها أحداً من الناس.. والله يعلم إنه لصادق بارٌّ راشد تابع للحق..

وفي رواية الإمام الترمذي<sup>3</sup> وهي نفس رواية أبي داود؛ إذ يتفقان في بشر بن عمر بعد مالك بن أنس. ولكن الترمذي ساقها مختصرة جداً، غير أنه لم يهمل ذكر الجملة المثبتة في آخرها. كما ذكر أيضاً أن في الحديث قصة طويلة.

وهذه رواية عبد الرزاق في مصنفه<sup>4</sup>:

●.. عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان النصري قال: .. فلما دخل العباس قال: يا أمير المؤمنين! اقض بيني وبين هذا - وهما يومئذٍ يختصمان فيما أفاء الله على رسوله ﷺ من أموال بني النضير-... ثم أقبل على علي والعباس فقال: وأنتما تزعمان أنه فيها ظالم، فاجر، والله يعلم أنه صادق بار، تابع للحق، ثم وليتها بعد

<sup>1</sup> البخاري، الفرائض، ب، 3، ج، 8، ص، 3-4

<sup>2</sup> الخراج، ب، 19، ر، 2963، ج، 3، ص، 365

<sup>3</sup> السير، ب، 44، ر، 1610، ج، 4، ص، 158.

<sup>4</sup> ج، 5، ص، 469-471، ر، 9772



أبي بكر سنتين من إمارتي، فعملت فيها بما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر، وأنتما تزعمان أبي فيها ظالم، فاجر، والله يعلم أبي صادق بار تابع [للحق]..

ونراه حذف الجملة المنفية في علي، وذكر وصفين من الأوصاف السيئة في أبي بكر وعمر وهما "ظالم وفاجر" ونعتبر ذلك رواية بالمعنى، ولكن كان حري به أن يذكر هذين الوصفين في علي على الأقل. وهذا الحذف عند عبد الرزاق في علي قد يوهم بأن عبد الرزاق فيه شيء من التشيع كما قيل في حقه!<sup>1</sup>

وهذه رواية أحمد<sup>2</sup>:

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن مالك عن

أوس بن الحدثان قال أرسل إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فينا أنا كذلك إذ جاءه مولاه يرفا فقال هذا عثمان وعبد الرحمن وسعد والزبير بن العوام.. فلما دخل العباس قال يا أمير المؤمنين: اقض بيني وبين هذا، وهما حينئذ يختصمان فيما أفاء الله على رسوله... فرواية أحمد هذه أخذها عن عبد الرزاق. وهو نفس الإسناد من البداية إلى النهاية. ولكنه اختصر المتن. ويعتبر هذا الاختصار من النوع الجائز.

ونرى فيه من الزيادات على رواية شيخه عبد الرزاق مثل "ﷺ" وتصريح اسم مولى عمر (يرفا). ولكن أهم شيء يجلب انتباهنا في رواية أحمد هو قطع الحديث من وسطه. كما رأينا أنه لم يسق الرواية بطولها كما هي في رواية شيخه، فقطعها، وأنهاها. فما هو السبب؟ ولعل السبب هو أنه لم يشأ أن يذكر الأوصاف السيئة في أبي بكر وعمر، فقطع الرواية قبل أن يصل إلى تلكم الأوصاف. ولكن أيا ما كانت الأسباب فقد كان حري به أن ينقل الرواية كما سمعها أو كما نقلها عن شيخه. وهذا تصرف وتدخّل في

<sup>1</sup> انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص570؛ وانظر أيضا لبعض الانتقادات عن زيد بن المبارك والذي علق عليه

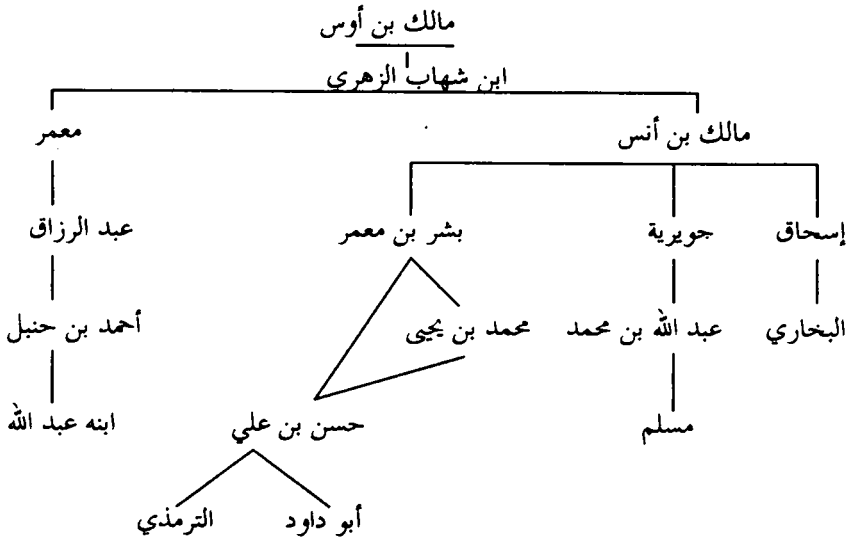
الذهبي على عبد الرزاق لصرفاته في نفس الحديث. النبلاء، ج9، ص: 3-572

<sup>2</sup> ج1، ص60

الرواية وإن كانت بدافع من حسن النية وإحسان الظن في الصحابة. وإذا ما تأملنا هذه الروايات كلها، فسنجد أن هناك احتمالان: "الإدراج" أو "الحذف" واحتمال الإدراج في المتن هنا احتمال بعيد. ذلك لأن إدراج مثل هذه الأوصاف السيئة في مثل هؤلاء الصحابة الكبار ليس بالأمر السهل. أما حذف مثل هذه الكلمات فهو الأسهل. لأن الرواة لم يرضوا أن ينقلوا هذه الأوصاف في حق الصحابة إلى المتأخرين. إذا رواية مسلم هي الأقرب إلى الصواب. وإذا اعتمدنا رواية مسلم فماذا نقول في هذه الأوصاف؟!

والصحابة على فضلهم وجلالهم هم أيضا بشر مثلنا. أو ليس من الممكن أن يعضبوا أو يتخاصموا كالبشر؟ لذا يمكن أن نعتبر هذه الأوصاف المذكورة كلمات خرجت من أفواههم بحالة غضب عفوية غير مقصودة لا تعكس الحقيقة. مبالغة على الحقيقة. ولا تؤدي إلى الطعن في أنفسهم أو الجرح في عدالتهم. ولكننا نميل إلى أن صياغة الوقائع التاريخية بهذا الأسلوب لا بد أن يكون متأثرا بما كان يسود ذلك الزمن من خصومات وفتن وانقسامات دينية-سياسية.

وأما جدول الإسناد فهو



والجدير بالذكر هنا أن الإمام مالك بن أنس هو الراوي المشترك أو المتفق عليه في هذه الرواية ولكنه لم يذكر هذه الرواية في الموطأ. ولا ندرى ما هو السبب؟

### ب- التقطيع:

وهو قطع الراوي من متن الحديث قطعة لا يرغب ذكرها. فيقطع الراوي الحديث، ويذكر القسم الآخر منه ناقصا. وقد رأى الخطيب البغدادي: "إجازة تفريق المتن الواحد في موضعين إذا كان متضمنين لحكمين؛ وهكذا فإذا كان المتن متضمنا لعبادات وأحكام لا تتعلق لبعضها مع بعض، فإنها تكون بمثابة الأحاديث المنفصلة عن بعضها، فيجوز تقطيعها. وكان غير واحد من الأمة يفعل ذلك."<sup>1</sup> وقال النووي: "..وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب. وقال الشيخ (ابن الصلاح) ولا يخلو من كراهة وما أظنه يوافق عليه. وقال السيوطي: فقد فعله الأئمة مالك والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم. وقال البلقيني: يجوز حذف زيادة مشكوك فيها بلا خلاف، وكان مالك يفعله كثيرا تورعا، بل كان يقطع إسناده الحديث إذا شك في وصله."<sup>2</sup> ولا نقصد بالتقطيع هنا التفصيل للتبويب. إنما نعني به: ترك الراوي (أو المصنف) قسما من الحديث يرى فيه محظورا فيقطعه ويطرحة دون ذكر المطروح في مكان آخر.

● وما ذكرناه من قبل؛ من تقطيع الإمام أحمد لرواية عبد الرزاق، نراه مثالا لذلك أيضا.

● ومثال ثان: ما رواه الإمام مالك ومسلم، وأبو داود و الترمذي، والنسائي، وأحمد من نفس المخرج. وفيما يلي رواية مالك من كتابه الموطأ:

● .. وحدثني عن مالك عن أنس بن عقبة عن سالم بن عبد الله، أنه سمع أباة يقول: "بيداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها. ما أهل رسول الله

<sup>1</sup> الخطيب البغدادي، الكفاية، ص8-227

<sup>2</sup> السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ج2، ص105؛ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة، 1972، الطبعة الثانية.

ﷺ إلا من عند هذا المسجد. يعني مسجد ذي الحليفة.<sup>1</sup>

ولكن البخاري أخرج نفس الرواية في صحيحه بحذف الجملة الأولى، كما يلي:

• حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا موسى بن عقبة: سمعت سالم بن عبد الله قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما، ح وحدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أباه يقول: ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد، يعني مسجد ذي الحليفة.<sup>2</sup>

ونعتقد أن الإمام البخاري أو أحدا من شيوخه قد حذف الجملة الأولى وهي "بيداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها" من المتن خشية أن يفهم الناس من هذه الكلمة أن الصحابة كذبوا على رسول الله ﷺ. وفي رأينا أن التكذيب هنا ورد بمعنى نفسي الوهم والخطأ، لا الكذب الذي هو ضد الصدق. كما أننا لم نر هذا القلق عند الآخرين من الأئمة، لأنهم جميعا قد ذكروها. كما لم يجلبوا حاجة لقطع هذا القسم من المتن. ولا يحق لأحد ذلك. لأن ابن عمر أراد بقوله هذا أنهم أخطئوا وأسندوا هذا الخطأ إلى رسول الله ولم يقصد أنهم كذبوا، أو وضعوا على رسول الله ﷺ. ولهم عذر في هذا لأن رسول الله قد حجج حجة واحدة. والصحابة شهدوا عليه في الأمكنة والأزمنة المختلفة، ولهذا اختلفوا في أعماله وأفعاله من المناسك، كل واحد منهم روى ما رأى عنه ﷺ. ويوضح لنا هذا ما رواه أبو داود عن سعيد بن جبيرة قال: قلت لعبد الله بن عباس: "يا أبا العباس! عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلال رسول الله ﷺ حين أوجب. فقال: "إني لأعلم الناس بذلك، إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة، فمن هناك اختلفوا، خرج رسول الله ﷺ حاجا، فلما صلى في مسجده بندي الحليفة ركعتين أوجب في مجلسه فأهل بالحج حين فرغ من ركعتين، فسمع ذلك منه أقوام

<sup>1</sup> مالك، الموطأ، الحج، ر30، ج1، ص332؛ مسلم، الحج، ر4-23، ج1، ص843؛ أبو داود، المناسك، ب21، ر1771، ج2، ص374؛ الترمذي، الحج، ب8، ر818، ج3، ص181-2؛ النسائي، المناسك، ب56، ج5، ص3-162؛ أحمد، المسند، ج2، ص1066، 154.

<sup>2</sup> البخاري، الحج، ب20، ج2، ص145.

فحفظسته عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل، وأدرك ذلك منه أقوام وذلك أن الناس إنما كانوا يأتون أرسالاً فسمعه حين استقلت به ناقته يُهلّ فقالوا: إنما أهل رسول الله ﷺ حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا على شرف البيداء أهل. وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا: إنما أهل حين علا على شرف البيداء. وأتم الله لقد أوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته وأهل حين علا شرف البيداء. قال سعيد: فمن أخذ بقول عبد الله بن عباس أهل في مصلاه. إذا فرغ من ركعتيه.<sup>1</sup>

كما قال صاحب عون المعبود: "وسماهم ابن عمر كاذبين لأنهم أخرجوا بالشيء على خلاف ما هو. والكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه. سواء تعمده أم غلط فيه وسها."<sup>2</sup>

● ومثال ثالث للتقطيع: ما رواه عبد الرزاق وأحمد والبخاري. نذكر أولاً رواية عبد الرزاق من مصنفه في غزوة الحديبية:

● عبد الرزاق عن معمر قال: أخبرني الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، صدق كل واحد منها صاحبه قال: خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية.. فقال عمر بن الخطاب: والله ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ قال: فأتيت النبي ﷺ فقلت: ألسنت نبي الله حقاً؟ قال بلى..<sup>3</sup> وهذه رواية أحمد:

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق عن معمر قال الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قالوا خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية.. فقال عمر رضي الله تعالى عنه

<sup>1</sup> أبو داود، المناسك، ب، 21، ر، 1770، ج، 2، ص 372-3

<sup>2</sup> العظيم آبادي شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ج، 5، ص 191؛ بيروت، 1979 ولنا مقالة في هذا الموضوع. ظاهرة الكذب والتكذيب في عهد الصحابة. نشرت باللغة التركية، ضمن مجلة كلية الإلهيات - جامعة أنقرة؛ العدد 39، السنة 1999 ص 455-489. تحت عنوان: "Sahabe döneminde tezkib ve tezkibin mahiyeti"

<sup>3</sup> عبد الرزاق، المصنف، ج، 5، ص 330-339، ر، 9720

فأتيت النبي ﷺ فقلت أأنت نبي الله؟ قال: بلى ..؟<sup>1</sup>

وهذه رواية البخاري:

● حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر قال أخبرني الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه قالوا خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية.. فقال عمر فأتيت نبي الله ﷺ فقلت أأنت نبي الله حقاً؟ قال: بلى ..؟<sup>2</sup>

والحديث كما رأيناه جاء بنفس الإسناد والمتن على طوله، ويوافق متون أحمد والبخاري على رواية شيخهما حرفاً بحرف إلا عبارة عمر عن شكه فإنها موجودة في رواية الشيخ عبد الرزاق فقط. وأماننا احتمالان أيضاً: إما "الإدراج" وإما "الحذف".

وعبد الرزاق شيخ لهما ومتقدم (ت211) على أحمد (ت241) وعلى البخاري (ت256) وعسن الاحتمال الأول: فإنه ليس في متن عبد الرزاق عبارة شك عمر، حيث أدرج في المتن بيد الناسخين أو بعض المتعصبين من الذين لا يحبون عمر والذين يريدون أن يُروى أنه شك في إيمانه يوم الحديبية.

وأما عن الاحتمال الثاني وأن عمر اعترف بحيرته أو شكه وقال قولاً ونقله الرواة كما ورد في رواية عبد الرزاق. ولكن الإمامين أحمد والبخاري لم يعتقدوا بأنه قال كذا. ورأياً أن يحذف هذا الكلام حفظاً لشأن سيدنا عمر. ولا نعرف أيهما هو الحقيقة؟ إذا نحتاج إلى أن نبحت في كل نسخ هذه المصادر للتأكد عما إذا كان هناك تدخل آخر أو بقلم آخر إلى المتن؟

ومهما يكن فإن هناك تصرف من الرواة حذفاً أو إدراجاً، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

<sup>1</sup> أحمد، المسند، ج4، ص328-330

<sup>2</sup> البخاري، الشروط، ب15، ج3، ص182

### ثالثا : التبديل:

وهو أن يبدل الراوي الكلمة أو المفهوم بكلمة أخرى عمدا. ولا نقصد بالتبديل هنا ما اصطاح عليه الأصوليون من القلب أو اللحن أو التصحيف أو التحريف. لأن هذه المصطلحات كثيرا ما تقع بالخطأ أو السهو. إنما نعني بالتبديل تغير الكلمة في المتن؛ بترك هذه وأخذ غيرها بدلاً منها بتصرف من الراوي وذلك يقع على وجوه:

#### أ- ترجمة المفهوم بالمصطلح:

مثلا يروي الصحابي الخبر بعبارة في عهده، ثم يروي هذا الخبر الراوي الثالث أو الرابع بأن يحول عبارته إلى مصطلح. ولكن هذا الصحابي لم يستعمل في روايته هذا المصطلح. ومثال لهذا ما رواه ابن أبي شيبة، وأحمد، والبخاري، ونذكر هذه الروايات بالترتيب:

● حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع بن الجراح عن الأعمش عن مسلم البطين عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال: كنا نسير مع عثمان فسمع رجلا يليي بهما جميعا فقال عثمان: من هذا؟ فقالوا: علي. قال فأتاه عثمان فقال: ألم تعلم أني نهيته عن هذا؟ فقال: بلى، ولكن لا أدع فعل رسول الله ﷺ بقولك.<sup>1</sup>

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا وكيع ثنا الأعمش عن مسلم البطين عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال: كنا نسير مع عثمان رضي الله عنه فإذا برجل يليي بهما جميعا، فقال عثمان رضي الله عنه: من هذا؟ فقالوا: علي. فقال: ألم تعلم أني قد نهيته عن هذا؟ قال: بلى، ولكن لم أكن لأدع قول رسول الله ﷺ لقولك.<sup>2</sup>

● حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن علي بن حسين

<sup>1</sup> ابن أبي شيبة، المصنف، ج3، ص289، و14.288 تقدم وضبط: كمال يوسف الحوت، بيروت، 1989

<sup>2</sup> أحمد، المسند، ج1، ص95

عن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعلياً رضي الله عنهما وعثمان ينهي عن المتعة وأن يجمع بينهما فلما رأى علي أهل بهما لبيك بعمرة وحجة قال: "ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد."<sup>1</sup>

فلذا ما قارنا هذه الروايات وتأملناها، فنجد أن قول علي عند ابن أبي شيبة (ت، 235): "فعل رسول الله ﷺ"، وعند أحمد (ت، 241): "قول رسول الله ﷺ"، وعند البخاري (ت، 256): "سنة رسول الله ﷺ" مع أن المخرج هو نفس المخرج. إذاً أحد رواة البخاري غير عن فعل رسول الله ﷺ أو قوله بالسنة ذلك لما رآه أن هذا العمل من سنن رسول الله ﷺ. ولو أن علياً قال: "سنة رسول الله ﷺ" لما أهمل كل من ابن أبي شيبة، وأحمد، استعمال هذا التعبير. والله أعلم.

● مثال ثانٍ: ما رواه الإمام مالك، وعن مالك أبو داود والترمذي وابن ماجه وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة قول أبي بكر في ميراث الجدة، نذكرها بالترتيب:

● حدثنا يحيى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحق بن خَرَشَةَ، عن قبيصة بن ذؤيب، أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر: "ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً.. ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضى به إلا لغيرك..<sup>2</sup>"

● أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب، قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراثها من ابن ابنها أو ابن ابنتها — لا أدري أيتها

<sup>1</sup> البخاري، الحج، ب، 34، ج، 2، ص 151

<sup>2</sup> مالك، الموطأ، الفرائض، ر، 4، ج، 1، ص 513؛ الترمذي، الفرائض، ب، 10، ر، 2101، ج، 4، ص 420؛ ابن ماجه، الفرائض، ب، 4، ر، 2724، ج، 2، ص 910؛ أبو داود، الفرائض، ب، 5، ر، 2894، ج، 3، ص 317؛ رواية محمد الشيباني للموطأ، ص 252، ر، 723.



هي-، فقال لها أبو بكر: "لا أجد لك في الكتاب شيئاً، وما سمعت رسول الله ﷺ يقضي لك بشيء.."<sup>1</sup>

• سعيد قال نا سفیان عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب، قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر بعد رسول الله ﷺ فقالت: إن ابن ابني، أو ابن ابنتي مات، وقد أُخِيرْتُ أن لي في كتاب الله حقاً. فقال أبو بكر: "ما أجد لك في كتاب الله حقاً، وما سمعت النبي ﷺ يقضي لك بشيء.."<sup>2</sup>

• حدثنا ابن عيينة عن الزهري، عن قبيصة، قال: جاءت الجدة بالأُم وابن الابن بعد رسول الله ﷺ إلى أبي بكر فقالت: إن ابن ابني، أو ابن ابنتي مات، وقد أُخِيرْتُ أن لي حقاً. فقال أبو بكر: "ما أجد لك في كتاب الله من حق، وما سمعت فيك شيئاً من رسول الله ﷺ.."<sup>3</sup>

رأينا في هذه الروايات أن الإمام مالك قد انفرد بروايته. إذ أن كلا من عبد الرزاق وسعيد ابن منصور وابن أبي شيبة، يروي أن أبا بكر قال: "ما سمعت رسول الله..". وهو يروي أنه قال: "وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً..". أما الباقر فأخذوا رواياتهم عن مالك.

وإذا ما علمنا أن الإمام مالك (ت، 179) أقدم منهم جميعاً، فإن الاحتمال الذي ذكرناه في المثال الأول وارد هنا أيضاً. علماً بأننا لا نناقش هنا قيمة السنة أو حكم النبي أو قوله ﷺ في هذا الموضوع، لأن المعنى يتفق في هذه الروايات كلها؛ إنما نبحت هنا: "هل في متون هذه الروايات تصرفات من الرواة أم لا؟"

وهناك شيء آخر يلفت النظر في رواية مالك وهو أن سيدنا عمر لم يكرر قول أبي بكر بتمامه. بل اكتفى بقوله: "ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قُضي به

<sup>1</sup> عبد الرزاق، المصنف، ج 10، ص 274، ر 19083

<sup>2</sup> سعيد بن منصور، السنن، ج 1، ص 73، ر 80 حبيب الرحمن الأعظمي، بومباي، 1982.

<sup>3</sup> ابن أبي شيبة، المصنف، ج 3، ص 286، ر 31272

إلا لغيرك..". ولم يقل: وما علمت لك في سنة رسول الله شيئاً". وهو ما يؤيد هذا الاحتمال، ويدفعنا إلى الأخذ به بتحفظ.

● مثال ثالث، ما رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الأعمش، عن زيد بن وهب قال: "كنا جلوساً مع حذيفة في المسجد، فرأى رجلاً يصلي صلاة لا يتم ركوعها ولا سجودها. فلما انصرف دعاه. فقال له: منذ كم صليت هذه الصلاة؟ فقال: منذ أربعين سنة. قال حذيفة: ما صليت منذ كنت، ولو مُتَّ وأنت على هذا لمت على غير فطرة محمد ﷺ الذي فطر عليها."<sup>1</sup>

● آخرنا الصلت بن محمد، أخبرنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعها ولا سجودها. فلما قضى صلاته قال له حذيفة: "ما صليت". قال: "وأحسبه قال لو متُّ مت على غير سنة محمد ﷺ".<sup>2</sup>

ونسرى في رواية البخاري قول وائل: "وأحسبه قال..". وهذا شك منه. ونجد نفس الأمر في روايتي النسائي التاليتين:

● أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال أنبأنا وكيع قال حدثنا زكريا بن أبي زائدة عن مصعب ابن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن رسول الله ﷺ: "عشرة من الفطرة: .."<sup>3</sup>

وساق النسائي هذا الرواية معلقة عن طلق بن حبيب كما يلي:

● أخبرنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن رسول الله ﷺ: "عشرة من السنة."<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق، المصنف، ج2، ص369، ر3-3732 في الروايتين كليهما وردت كلمة فطرة)

<sup>2</sup> البخاري، الصلاة، ب26، ج1، ص102

<sup>3</sup> النسائي، الزينة، ب1، ج8، ص126

<sup>4</sup> النسائي، الزينة، ب1، ج8، ص128

ويؤيد ما ذهبنا إليه ما رواه النسائي في نفس المكان:

- "أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال حدثنا المعتمر عن أبيه قال: "سمعت طلقا يذكر عشرة من الفطرة:..."<sup>1</sup>

### ب- إخفاء الاسم المعلوم:

وهو أن يستر الراوي اسم شخص وهو يعلمه لغرض ما. ومثال ذلك ما رواه الإمام أحمد والبخاري عن عائشة رضي الله عنها:

- حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا عبد الرزاق عن معمر قال: قال الزهري وأخبرني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة أن عائشة أخبرته قالت: أول ما اشتكى رسول الله ﷺ في بيت ميمونة فاستأذن أزواجه أن يمرض في بيتها فأذن له، قالت فخرج ويد له على الفضل بن عباس ويد له على رجل آخر وهو يخط برجليه الأرض. قال عبيد فحدثت به ابن عباس فقال أتدرون من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟ هو "علي" لا تطيب له عائشة نفسا..<sup>2</sup>

- حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عَقِيل عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: لما ثقل رسول الله ﷺ اشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأذن له، فخرج وهو بين الرجلين تخط رجلاه في الأرض بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر. قال عبيد فأخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة فقال لي عبد الله بن عباس: هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة؟ قال قلت لا. قال ابن عباس: هو علي بن أبي طالب..<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المصدر السابق.

<sup>2</sup> أحمد، المسند، ج 6، ص 228

<sup>3</sup> البخاري، المغازي، ب 83، ج 4، ص 139-140

مثال ثان لهذا ما رواه كل من النسائي ومسلم:

● أخبرنا عمرو بن علي قال حدثنا يحيى عن عبيد الله بن عمر قال حدثني الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد عن أبيهما أن عليا بلغه أن رجلا لا يرى بالمتعة بأسا فقال: إنك تائه إنه نهي رسول الله ﷺ عنها وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خير.<sup>1</sup>

● حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ نهي عن متعة النساء يوم خير وعن أكل لحوم الحمر الأنسية وحدثناه عبد الله بن محمد بن أسماء الضبيعي، حدثنا جويرية عن مالك بهذا الإسناد وقال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان: إنك تائه. نهاننا رسول الله ﷺ... بمثل حديث يحيى بن يحيى عن مالك.<sup>2</sup>

في هاتين الروایتين لا نعرف من هو الرجل "الفلاي" الذي قال عنه علي: "إنك رجل تائه"! ولكننا نرى مسلما قد ذكرهما في روايتين أخريين بعد هذا الرواية، فنرى أن هذا الرجل هو عبد الله بن عباس.

● حدثنا محمد بن عبد الله بن ثَمَرٍ حدثنا أبي حدثنا عبيد الله عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال: مهلا يا ابن عباس! فإن رسول الله ﷺ نهي عنها يوم خير وعن لحوم الأنسية.

● وحدثني أبو الطاهر وحرمله بن يحيى. قالوا: أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس: نهي رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم

<sup>1</sup> النسائي، النكاح، ب 71، ج 6، ص 6-125

<sup>2</sup> مسلم، النكاح، 29، ج 2 ص 1027

خير وعن أكل لحوم الحمر الإنسية.<sup>1</sup>

فإذا كان الشخص المذكور -السائل أو المخاطب- غير مشهور، ولا يعرف، أو لا يهتم ذكر اسمه في الموضوع، فذلك شيء طبيعي. كأن يقال مثلاً: "جاء رجل.. قيل لرجل." كما وجدنا في كثير من الروايات. و نقصد ذلك بكلامنا عن الإخفاء هنا، بل نعني به أن الرجل المذكور إذا كان من كبار الصحابة ويعرفه الرواة، ولكنهم يسترون اسمه ويخفون تحديد شخصيته كي لا يعرفها الآخرون، فهذا ما نقصده وهذا هو بيت القصيد. ونرى أن ذلك من تصرفات الرواة أيضاً ولا نراه أمراً جائزاً أياً ما كان الغرض وأياً من كان الاسم المخفي. فالأمانة تقضي الوضوح ولا تقر الغموض. وهذا ضرب من الإخفاء.

روى البخاري في صحيحه قال:

● حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو بن دينار، قال: أخبرني طاووس أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول: بلغ عمر أن فلاناً باع حمراً. فقال: قاتل الله فلاناً ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فحملوها فباعوها.<sup>2</sup> وذكره البخاري في مكان آخر بنفس السند والمتن عن علي بن عبد الله<sup>3</sup>. ولم يذكر ابن أبي شيبة في مصنفه اسم البائع أيضاً وقال: "أن فلاناً"<sup>4</sup>.

ولكن إذا ما فتشنا عن هذا الرجل البائع لوجدنا أن الاسم يذكر في مصادرنا الأخرى: وها هي رواية أحمد بن حنبل في مسنده:

● حدثنا عبد الله حدثنا أبي ثنا سفيان عن عمرو عن طاووس عن ابن عباس: ذكر

<sup>1</sup> مسلم، النكاح، ر 31-32 ج2، ص 1028 - انظر للتفصيل، عبد الملك بن بشكوان، غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، ر295، ج2، ص814 وما بعدها؛ تحقيق عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين؛ بيروت، 1987

<sup>2</sup> البخاري، البيوع، ب 103، ج3، ص: 40

<sup>3</sup> البخاري، الأنبياء، ب 50، ج4، ص: 145

<sup>4</sup> المصنف، ج4، ص: 412، رقم: 21615

لعمر رضي الله عنه أن سَمْرَةَ (وقال مرة بلغ عمر أن سمرة) خمرًا قال: قاتل الله سمرة ألم يعلم أن رسول الله قال: لعن الله اليهود. حرمت عليهم الشحوم فحملوها فباعوها.<sup>1</sup> ويذكر كل من مسلم والدارمي والنسائي في رواياتهم اسم سمرة.<sup>2</sup>

على الرغم من أن كل واحد منهم يروي الحديث عن سفيان عن عمرو عن طاووس عن ابن عباس عن عمر، فإن ابن أبي شيبة والبخاري رجحا ستر اسم الصحابي كما سترأ كونه صحابيا، وقالوا: "أن فلاناً" بدلا من التصريح باسمه، صيانة لشرفه وشأنه. أما الآخرون فلم يروا بأسا بذكر اسم سمرة. إذ أنهم وجدوه مذكورا في هذه الرواية.

وروى البخاري في صحيحه:

● حدثنا علي حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل قال قيل لأسامة: لو أتيت فلاناً فكلمته..<sup>3</sup>

وفي رواية أخرى للبخاري:

● حدثني بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان سمعت أبا وائل قال: قيل لأسامة ألا تكلم هذا..<sup>4</sup>

نرى في هاتين الروايتين أنه يُطَلَّبُ من أسامة أن يراجع رجلاً آخر، ويفهم من سياق الحديث أن الرجل الآخر أمير عليهم. ولكن لم يُذكر اسمه ولا ندرى من هو الأمير. لكننا نجد اسم هذا الأمير في صحيح مسلم وأنه سيدنا عثمان:

● .. حدثنا الأعمش عن شقيق عن أسامة بن زيد قال: قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟..

<sup>1</sup> المسند، ج1، ص: 25

<sup>2</sup> مسلم، المساقاة، 72، ج2، ص: 1207؛ الدارمي، الأشربة، ب9، ص: 511؛ النسائي، الفرع 9، ج7، ص: 177

<sup>3</sup> البخاري، بدء الخلق، ب10، ج4، ص90

<sup>4</sup> البخاري، الفتن، ب17، ج8، ص97

وفي رواية أخرى .. عن الأعمش عن أبي وائل قال: كنا عند أسامة بن زيد. فقال رجل ما يمنعك أن تدخل على عثمان فتكلمه فيما يصنع؟ وساق الحديث بمثله.<sup>1</sup>  
ونعتقد أن سبب إخفاء الاسم هو صيانة شأن سيدنا عثمان فقط.

### ت- تبديل الحكم:

وهو أن يبدل الراوي الحكم المذكور في المتن بحكم آخر. مثال ذلك ما رواه كل من الإمام أحمد، والنسائي، والبخاري:

- حدثنا عبد الله حدثني أبو خيثمة وثنا إسحاق بن إسماعيل قالوا: ثنا جرير عن منصور عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سيرة. قال: صلينا مع علي رضي الله عنه الظهر فانطلق إلى مجلس يجلسه في الرحبة فقعده وقعدنا حوله ثم حضرت العصر فأتي بإناء فأخذ منه كفاً فتمضمض واستنشق ومسح بوجهه وذراعيه ومسح برأسه ومسح برجليه ثم قام فشرب فَضَلَ إنائه. ثم قال: إني حَدَّثْتُ أن رجلاً يكرهون أن يشرب أحدهم وهو قائم. إني رأيت رسول الله ﷺ فعل كما فعلت<sup>2</sup>.
- أخبرنا عمرو بن يزيد قال: حدثنا بهز بن أسد قال حدثنا شعبة عن عبد الملك بن ميسرة قال سمعت النزال بن سيرة قال رأيت علياً رضي الله عنه صلى الظهر ثم قعد لحوائج الناس فلما حضرت العصر أتني بتور من ماء فأخذ منه كفاً فمسح به وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه ثم..<sup>3</sup>

نرى في هاتين الروايتين أن علياً مسح رجليه. فلننظر إلى روايات أخرى.

- حدثني عبد الله حدثني أبي ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سيرة قال أتني علي رضي الله عنه بكوز من ماء وهو في

<sup>1</sup> مسلم، الزهد، 51، ج3، ص1-2290

<sup>2</sup> أحمد، المسند، ج1، ص159

<sup>3</sup> النسائي، الطهارة، ب100، ج1، ص84 وما بعدها.

الرحبة فأخذ كفا من ماء فمضمض واستنشق ومسح وجهه وذراعيه ورأسه ثم شرب وهو قائم. ثم قال: هذا وضوء من لم يحدث. هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل."1

● حدثنا عبد الله حدثني أبو بكر بن أبي شيبة ثنا شريك عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قال: توضع علي رضي الله عنه فتمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا من كف واحد وغسل وجهه ثلاثا ثم أدخل يده في الركوة فمسح رأسه وغسل رجليه ثم قال: هذا وضوء نبيكم ﷺ"2

وحدثنا ما رواه عبد الله عن أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه هكذا:

● حدثنا شريك، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي قال: توضع فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا من كف واحدة. قال هكذا وضوء نبيكم ﷺ"3

على الرغم من أن عبد الله بن أحمد بن حنبل أخذ هذه الرواية عن ابن أبي شيبة، إلا أننا نرى فيها زيادة في المتن كما أشرنا إليها بالخط تحتها. حيث يذكر فيها غسل الرجلين أيضا.

● حدثنا آدم حدثنا أبو شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة سمعت التزالي بن سيرة يحدث. عن علي رضي الله عنه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر. ثم أتى بماء فشرب وغسل وجهه ويديه وذكر رأسه ورجليه. ثم قام فشرب فضله وهو قائم. ثم قال: إن ناسا يكرهون الشرب قائما، وإن النبي ﷺ صنع ما صنعت."4

1 أحمد، المسند، ج 1، ص 78، وانظر أيضا ص 144

2 أحمد، المسند، ج 1، ص 123

3 ابن أبي شيبة، المصنف، ج 1، ر 406، ص 42

4 البحاري، الأشربة، ب 16، ج 6، ص 248



إذا أمامنا ثلاثة احتمالات:

1- أن عليا مسح رجله. 2- أو غسل رجله. 3- مسحهما لأنه كان متوضاً ولم يُحدث.

ومن الممكن أن يقع كل واحد من هذه الاحتمالات. ولسنا هنا بصدد مناقشة أيها هو الصواب؟ بل نناقش هنا تصرفات الرواة في المتن فقط. نحن نعلم أن عليا عمل بوحدة من هذه الاحتمالات. وإذا قبلنا أنه عمل بالاحتمال الأول مثلا فالاحتمال الثاني والثالث يعتبران "تبديلاً" من جهة الراوي. كما يمكن أن نقول أن من حرص من الرواة على ذكر "غسل رجله" فإن ذلك تبديل لما رواه غيره..

وهكذا: إن من رأى أن عليا قد "مسح رجله" وهذا غير كاف في الوضوء الطبيعي - فإنه يكون قد حمل الأمر على أن عليا قد فعل ذلك باعتباره لم يُحدث بين وضوئه هذا وبين الوضوء الصحيح الذي سبقه.

أما البخاري فقد ساق المتن مغلقاً غير واضح. فيقول: "وغسل وجهه ويديه وذكر رأسه ورجليه ثم قام.." ماذا يقصد بكلمة "وذكر"؟ ماذا ذكر؟ أ ذكر الغسل أم المسح؟ وهذا غير بَيِّن عنده. وكأنه يستر خطأ قد رآه. إذا هذه تصرفات مؤدية إلى تغيرات في المتن بسبب تغيرات الرأي الفقهي الذي يتبناه الراوي أو المصنف ومحاولات منهم للتوفيق بين ما يروونه هو الأفضل.

وجه آخر لتبديل الحكم بتبديل المتون يقع هذا بأن يسمع الصحابة قول رسول الله ﷺ فيروي كل واحد منهم منفرداً ما فهمه "حكماً فقهما" فيختلف قول النبي باختلاف روايات الصحابة نتيجة لذلك.

ومثال لهذا ما رواه كل من أحمد والبخاري ومسلم عن سهل بن سعد، واللفظ الآتي لمسلم:

• حدثني يحيى بن يحيى ومحمد بن ربح قالوا أخبرنا الليث (واللفظ ليحيى) ح وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي

آخره: أن رجلا اطلع في حجر في باب رسول الله ومع رسول الله مدرئ يحك به رأسه. فلما رآه رسول الله قال: لو أعلم أنك تنتظرني لطعنت به عينك. وقال رسول الله ﷺ وإنما الإذن من أجل البصر"<sup>1</sup>

وروى كل من البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن أنس بن مالك واللفظ الآتي لمسلم:

• حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كامل فضيل بن حسين وقتيبة بن سعيد -واللفظ ليحيى وأبي كامل- (قال يحيى: أخبرنا وقال الآخرون: حدثنا) حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس بن مالك أن رجلا اطلع من بعض حُجَرِ النبي ﷺ فقام إليه بمشقص أو مشاقص فكأني أنظر إلى رسول الله ﷺ يَحْتَلُهُ لِيُطْعَنَهُ."<sup>2</sup>

كما رووه أيضا عن أبي هريرة:

• حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "من اطلع في بيت قوم بغير إذنه فقد حل لهم أن يفتقروا عينه."<sup>3</sup>

• حدثنا ابن أبي عمير، حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "لو أن رجلا اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقات عينه ما كان عليك من حرج."<sup>4</sup>

• وفي رواية عنه عند أحمد وأبي داود: أنه سمع النبي ﷺ يقول من اطلع في دار قوم

<sup>1</sup> مسلم، الآداب، ر 40-41 ج2، 1698؛ أحمد، المسند، ج5، ص335،330؛ البخاري، الاستئذان، ب81، ج7، ص129-130؛ الدييات، ب23، ج8، ص45

<sup>2</sup> مسلم، الآداب، ر2، 44، ص1699؛ البخاري، الدييات، ب23، ج8، ص5-44، أبو داود، الأدب، ب136، ر6171، ج5، ص366؛ الترمذي، الاستئذان، ب17، ر2708، ج5، ص64؛ النسائي، القسامة، ب47، ج8، ص60

<sup>3</sup> مسلم، الآداب، ر43، ج2، ص1699؛ أحمد، المسند، ج2، ص266.

<sup>4</sup> مسلم، الآداب، ر44، ج2، ص1699؛ البخاري، الدييات، ب23، ج8، ص45؛ النسائي، القسامة، ب48، ج8، ص61.

بغير إذهم ففقتوا عينه هدرت.<sup>1</sup> وفي رواية أخرى عنه عند أحمد، والنسائي، أن النبي ﷺ قال: "من اطلع في بيت قوم بغير إذهم ففقتوا عينه فلا دية له ولا قصاص."<sup>2</sup>

ورواه الإمام الترمذي عن أبي ذر:

● حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: "من كشف ستراً فأدخل بصره في البيت قبل أن يؤذن له فرأى عورة أهله فقد أتى حداً لا يحل له أن يأتيه، لو أنه حين أدخل بصره استقبله رجل ففقا عينيه ما غيرت عليه، وإن مر الرجل على باب لا ستر له غير مغلق فنظر فلا خطيئة عليه، إنما الخطيئة على أهل البيت. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث ابن لهيعة..<sup>3</sup>"

إذا ما تأملنا روايته سهل وأنس لرأينا أن النبي ﷺ كره فعل هذا الرجل، لأنه مخالف لأمر الاستئذان (النور، 58-59) ولأمر الله ﷻ حول التحسس (الحجرات 12). وأراد النبي ﷺ أن يخوفه تأديباً وتحذيراً. ولم يعاقبه مع كونه قادراً على معاقبته. غير أننا نجد أن موقف الرسول هذا قد تحول في رواية أبي هريرة إلى حكم شرعي: "حل لهم أن يفتقوا عينه، ما كان عليك من حرج، هدرت، فلا دية له ولا قصاص؛" وفي رواية أبي ذر تبدل قول النبي ﷺ إلى فتوى من فتاوى القرن الثاني أو الثالث الهجري. وكل يسند ما فهمه إلى النبي ﷺ قائلًا: "قال رسول الله ﷺ!" وشتان ما بين قول النبي ﷺ في روايته سهل وأنس، وبين روايته أبي هريرة وأبي ذر!

<sup>1</sup> أحمد، المسند، ج2، ص414-527؛ أبو داود، الأدب، ب136، ر5172، ج5، ص366.

<sup>2</sup> أحمد، المسند، ج2، ص385؛ النسائي، القسامة، ب48، ج8، ص61.

<sup>3</sup> الترمذي، الاستئذان، ب16، ر2707، ج5، ص63.

### ث- تبدیل المواد المذكورة في المتن:

وهو يقع بتبدیل واقعة من الوقائع أو مادة من المواد المذكورة في المتن بمادة أخرى أو واقعة مغايرة. ومثال ذلك ما روي في مصادرنا عما "يكتبه الملك للحنين في بطن أمه" حين تخلقه. فما هي المواد المنسوبة لرسول الله ﷺ؟

● روى مسلم عن حذيفة بن أسيد الغفاري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا مرَّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها. ثم قال: (1-) يا رب، أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء. ويكتب الملك ثم يقول (2-) يا رب، أجله؟ فيقول ربك ما شاء. ويكتب الملك. ثم يقول (3-) يا رب، رزقه؟ فيقضي ربك ما شاء. ويكتب الملك. ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده. فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص." <sup>1</sup> نرى في الحديث ثلاث مواد فقط من معالم تكوين كل مخلوق من البشر.

● حدثنا أبو الوليد، هشام بن عبد الملك حدثنا شعبة أنبأني سليمان الأعمش قال: سمعت زيد بن وهب عن عبد الله قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: "إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً. ثم يكون علقة مثل ذلك. ثم يكون مضغة مثل ذلك. ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع: (1) برزقه، (2) وأجله، (3) وشقي أم (4) سعيد.."<sup>2</sup>

نواجه هنا مشكلة في المادة الثالثة. هل نعدّها ثلاثة ونبحث عن رابعة؟ -ولا نجدّها- أم نعدّها ثلاثة و رابعة في آن واحد. وإذا ما اعتبرناها رابعة، فسنجد المشكلة نفسها في الروايات الأخرى التالية. لأن هذه الروايات تذكر المواد أربعا وهي عمليات ثلاثة- ثم تكون خمسا، أو ستا، كما سنرى. ونجد في أكثر الروايات المروية عن ابن مسعود أن عدد

<sup>1</sup> مسلم، القدر، 3، ج3، ص2037

<sup>2</sup> البحاري، القدر، ب1، ج7، ص210

المواد أربع، كما يلي:

● حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب حدثنا عبيد الله حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق "إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً. ثم يكون علقة مثل ذلك. ثم يكون مضغة مثل ذلك. ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات فيكتب (1) عمله، (2) وأجله، (3) ورزقه (4) وشقي أو (5) سعيد.."<sup>1</sup>

● حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "إن الله وكل في الرحم ملكاً فيقول يا رب نطفة، يا رب علقة، يا رب مضغة، فإذا أراد أن يخلقها قال يا رب (1) أذكر أم أنثى؟ (2) يا رب أشقي أم سعيد، (3) فما الرزق؟ (4) فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه."<sup>2</sup>

● حدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زهير أبو خيشمة حدثني عبد الله بن عطاء أن عكرمة بن خالد حدثه أن الطفيل حدثه قال دخلت على أبي سريحة حذيفة بن أسيد الغفاري فقال سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين يقول: "إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتصور عليها الملك، قال زهير: حسبته قال الذي يخلقها، فيقول (1) يا رب أذكر أم أنثى؟ فيجعله الله ذكراً أو أنثى. ثم يقول (2) يا رب أ سوي أم غير سوي؟ فيجعله الله سوياً أو غير سوي. ثم يقول (3) يا رب ما رزقه؟ (4) ما أجله؟ (5) ما خلقه؟ ثم يجعله الله شقياً أو

<sup>1</sup> البخاري، بدء الخلق، ج6، ص4، 78؛ الأنبياء، ج1، ص4، 103-4؛ التوحيد، ج28، ص8، 188؛ مسلم، القدر، ج1، ص3، 2036؛ أبو داود، السنة، ج17، ص4708، ج5، ص3-82؛ الترمذي، القدر، ج4، ص2137، ج4، ص446؛ ابن ماجه، المقدمة، ج15، ص76، ج1، ص29؛ أحمد، المسند، ج1، ص382، 414، 430

<sup>2</sup> البخاري، الحيض، ج17، ص1، 82؛ الأنبياء، ج1، ص4، 104؛ مسلم، القدر، ج5، ص3، 2037؛ أحمد، المسند، ج3، ص7-116؛ وعن جابر بن عبد الله ورد نفس المواد: أحمد، المسند، ج3، ص397

سعيداً..<sup>1</sup>

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا زيد بن يحيى الدمشقي ثنا خالد بن صبيح المري قاضي البلقاء ثنا إسماعيل بن عبد الله أنه سمع أم الدرداء تحدث عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله ﷺ يقول فرغ الله إلى كل عبد من خمس من: (1) أجله (2) ورزقه (3) وأثره (4) وشقي (5) أم سعيد"

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا النضر ثنا الفرغ بن فضالة ثنا خالد بن يزيد عن أبي حلبيس عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال قال: رسول الله ﷺ يقول إن الله عز وجل فرغ إلى كل عبد من خلقه من خمس من: (1) أجله (2) وعمله (3) ومضجعه (4) وأثره (5) ورزقه<sup>2</sup>

● حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا سفيان عن عمرو عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال سمعت رسول الله ﷺ أو قال رسول الله ﷺ يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين ليلة وقال سفيان مرة أو خمسة وأربعين ليلة فيقول: يا رب ماذا؟ (1) أشقي أم سعيد، (2) أذكر أم أنثى؟ فيقول الله تبارك وتعالى فَيَكْتَبَانِ، فيقولان ماذا؟ أذكر أم أنثى فيقول الله عز وجل فَيَكْتَبُ (3) عمله، (4) وأثره، (5) ومصيبته (6) ورزقه. ثم تطوى الصحيفة فلا يُزاد على ما فيها ولا يُنقص.<sup>3</sup>

● حدثنا محمد بن عبد الله بن ثَمَرٍ وزهير بن حرب (واللفظ لابن ثَمَرٍ) قال حدثنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد يبلغ به

<sup>1</sup> مسلم، القدر، 4، ج3، ص2038

<sup>2</sup> أحمد، المسند، ج5، ص197

<sup>3</sup> أحمد، مسند، ج4، ص7

السني عليه السلام قال: يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة فيقول: يا رب (1) أشقي أم سعيد؟ فيكتبان. فيقول أي رب (2) أذكر أم أنثى؟ فيكتبان. ويكتب (3) عمله، (4) وأثره، (5) وأجله (6) وورقه. ثم تطوى الصحف فلا يُزاد فيها ولا يُنقص.<sup>1</sup>

● حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا هيثم أنبأنا علي بن زيد قال سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يحدث قال: قال عبد الله قال رسول الله ﷺ إن النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً على حالها لا تغير فإذا مضت الأربعون صارت علقة، ثم مضت كذلك، ثم عظاماً كذلك، فإذا أراد الله أن يسوي خلقه بعث إليها ملكاً فيقول الملك الذي يليه: أي رب (1) أذكر أم أنثى؟ (2) أشقي أم سعيد؟ (3) أقصر أم طويل (4) أناقص أم زائد قوته (طعامه) (5) وأجله (6) وأصحح أم سقيم؟ قال فيكتب ذلك كله.<sup>2</sup>

كل هذه الروايات من مصادرنا. وكل رواية تذكر الموضوع نفسه. ولكن تختلف المواد في جميعها، كما يختلف عددها. فيتراوح عدد المواد في هذه المتون من 3-6. ولكن إذا ما أحصينا ماهية المواد الواردة في جميع هذه الروايات فسنجدها قد بلغت 13 مادة. وإذا ما فصلنا المثنيات تصل إلى 19 مادة. وهي: 1- الأجل، 2- الأثر، 3- العمل، 4- الرزق، 5- الخلق، 6- المصيبة، 7- المضجع، 8- أذكر أم أنثى، 9- أسعيد أم شقي، 10- أسوي أم غير سوي، 11- أقصر أم طويل، 12- أناقص أم زائد قوته، 13- أصحح أم سقيم.

أما زمن مجيء الملك: فتارة نجده في الليلة الأربعين، وتارة في الخامسة والأربعين، وتارة بعد 120 يوماً، وتارة في الثانية والأربعين ...

<sup>1</sup> مسلم، قدر، 2، ج3، ص2037

<sup>2</sup> أحمد، مسند، ج1، ص5-374

ويفهم من المتون أن النبي ﷺ عدّد المواد أربعا لكنها تتبدل في كل رواية وعند كل مصنف. ونميل إلى أن هذا التبديل ناجم عن اختلاف المذاهب الاعتقادية التي أظهرت نفسها في هذه الروايات بالتزيد أو التنقيص أو التبديل. وللخلاف المنهجي أكبر الأثر في كل ذلك. ولتوضيح أسباب الخلاف في هذه الروايات لا يكفي أن نقول: أهم رويها بالمعنى ولذلك اختلفت الروايات. بل لابد أن تكون هناك أسباب أخرى قد أدت إلى ذلك مما شرحناه في هذه العجالة من البحث.

### النتيجة:

1. في مصادرنا الأصلية للحديث النبوي تصرفات ناجمة عن الرواة أو المصنفين.
2. عدد هذه التصرفات بالنسبة لذلك الكم الهائل من الروايات التي نقلها أصحاب الصحاح والسنن والمصنفات، ليست بكثيرة على ما شاهدناه. وإذا ما قارنا الروايات لوجدناها موافقة لبعضها موافقة ممتازة. وسبب ذلك أنهم نقلوا جل هذه الروايات من كتب شيوخهم. أي من المصادر المكتوبة لا بالسماع والرواية الشفوية.
3. التصرفات المذكورة وأمثالها، لا تدل بشكل ما على أن هذه المصادر غير معتبرة لا يوثق بها. بل العكس هو الصحيح فتبين لنا أن هذه الكتب - وإن وردت فيها هذه التصرفات القليلة - موثوقة ولها صحة في النقل والاعتباس في مجال رواية الأحاديث. وما وجود هذه القلة إلا تأكيد لثقتها. لأن الإستثناء يؤكد القاعدة كما يقول العرب.
4. وعلينا أن لا ننسى أن هؤلاء الرواة بشر مثلنا ولهم أفكار خاصة بهم ترعرعوا عليها ولهم اتجاهات قبلوها منذ طفولتهم كما أحبوا أشياء وأبغضوا أخرى. وكان لهذا كله أكبر الأثر في رسم معالم حياتهم فيما بعد بل دافعوا عنها وانتصروا لها.
5. وما هذه الأمثلة التي أوردناها إلا نماذج متفرقة قليلة في مصادرنا، وقعت تحت أبدينا خلال بحثنا منذ سنين، ويمكن العثور على أمثلة أخرى من هذا القبيل. غير أن هذه القلة



من الأمثلة تعطينا فكرة أن هناك تصرفات كثيرة وقعت قبل التدوين والتصنيف في عهد الرواية الشفوية. ورصد مثل هذه التصرفات في العهد المذكور ليس بالأمر السهل. حيث لا نستطيع غربلتها إلا في الروايات المكتوبة.

6. ونرى أن هذه التصرفات كثيرة في المصادر المتأخرة؛ كالمستدرك للحاكم، والمعاجم للطبراني، والسنن للبيهقي، كثرة مطردة حسب كثرة الروايات. هذا وفيها تفاصيل وتفرعات لا توجد في المصادر المتقدمة.

7. كما نجد بعض الروايات المرسله، والموقوفة، والمقطوعة متصلة ومرفوعة. وهذا موضوع مهم يحتاج إلى بحث مستقل عميق.

8. لا بد أن نجمع كل رواية جاءت من نفس الراوي أولاً، ثم من الرواة الآخرين ثانياً، وكل ما ورد في نفس الموضوع ثالثاً.

9. ونفتش عن اختلاف الألفاظ الواردة في المتن ونثبت ما أدرج فيها أو حذف أو ما بُدّل أيضاً. وهذا الأسلوب ينبغي علينا أن نحاول تثبت المتن الأصلي بعيداً عن أي تصرف من أي راوٍ في المتن.

10. ومن المعلوم أن هذه التصرفات لا يجوز لأحد من الرواة والمصنفين أياً من كان أن يقوم بها. كما لا يجوز التذرع بحسن النية أو الحرص على صون السنة و حفظ ماء وجه الصحابة. إذ لا يحتاج كل من السنة والصحابة إلى الصيانة المصنوعة ولا إلى الحماية الدخيلة. ونقول بكل إخلاص بل ونعتقد بكل أمانة علمية أن القرآن الكريم ذلك الكتاب الموثوق الذي بين أيدينا والسنة المطهرة الموثوقة التي أمامنا كافيان لتوثيق السنة وحفظها وتعديل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.